

مجلة العلوم الإنسانية والإدارية

دورية علمية محكمة نصف سنوية

المجلد (11) العدد (2)
رجب 1445هـ / يناير 2024م





مجلة العلوم الإنسانية والإدارية

دورية علمية محكمة نصف سنوية

المجلد (11) العدد (2)

رجب 1445هـ / يناير 2024م

www.su.edu.sa/ar/

Jha@su.edu.sa



حقوق الطبع محفوظة جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية

عنوان المراسلة

مجلة العلوم الإنسانية والإدارية، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شقراء، شقراء
المملكة العربية السعودية

Jha@su.edu.sa

الهاتف: 0116475081

هيئة تحرير مجلة العلوم الإنسانية والإدارية

المشرف العام

د. سامر بن عبدالكريم الحربي
وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

أ.د. بدرية بنت عبدالعزيز العوهلي

رئيسة هيئة التحرير

أ.د. علي بن سعد الحربي

مدير التحرير

أعضاء هيئة التحرير

أ.د. عبد الله بن صالح القحطاني
د. البندري بنت ضيف الله المطيري
د. هاني علي شارد أحمد

أ.د. ممدوح بن تركي القحطاني
د. نجلاء بنت حسني محمد
د. عبدالعالم محمد محمد مقبل

المراجعة اللغوية

د. زيدان عوده

الإخراج والتصميم

د. نبيل الأشول

سكرتارية التحرير

أ. عبدالله بن عائض المطيري
أ. عبدالرحمن سعد المطيري

رقم الإيداع: 1443 / 3336 هـ بتاريخ: 3 / 4 / 1443 هـ

الرقم الدولي المعياري (رصد): 1658 / 9092

تعريف بالمجلة

مجلة دورية علمية محكمة نصف سنوية، تصدر عن جامعة شقراء، وتعنى بنشر الدراسات والأبحاث التي لم يسبق نشرها والمتوافر فيها مقومات البحث العلمي من حيث أصالة الفكرة، ووضوح المنهجية، ودقة التوثيق في التخصصات الإنسانية والإدارية المكتوبة باللغة العربية أو اللغة الإنجليزية.

الرؤية:

التميز في نشر الأبحاث المتخصصة في مجال العلوم الإنسانية والإدارية.

الرسالة:

نشر الأبحاث العلمية المتميزة وفق معايير البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والإدارية.

الأهداف:

تسعى مجلة جامعة شقراء للعلوم الإنسانية والإدارية لتحقيق الأهداف التالية:

1. الإسهام في نشر العلوم الإنسانية والإدارية وتطبيقاتها .
2. تشجيع المهتمين في مجال العلوم الإنسانية والإدارية لنشر إنتاجهم العلمي والبحثي المبتكر.
3. إتاحة الفرصة لتبادل الإنتاج العلمي والبحثي على المستويين: المحلي، والعالمي.

- تعتبر المواد المقدمة للنشر بالمجلة عن آراء ونتائج واستنتاجات مؤلفيها.
- يتحمل الباحث/ الباحثون المسؤولية الكاملة عن صحة الموضوع والمراجع المستعملة.
- تحتفظ المجلة بحق إجراء تعديلات للتنسيقات التحريرية للمادة المقدمة، حسب مقتضيات النشر.
- يجب ألا يزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة مقاس (A4) .
- تكتب البحوث باللغة العربية أو الإنجليزية، ويرفق عنوان البحث وملخصه باللغة العربية للبحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية، وعنوان البحث وملخصه باللغة الإنجليزية للبحوث المكتوبة باللغة العربية، على أن تكون ترجمة المستخلص إلى اللغة الإنجليزية صحيحة ومتخصصة، ولن تُقبل الترجمة الحرفية للنصوص عن طريق مواقع الترجمة على الإنترنت. ويتضمن المستخلص فكرة مختصرة عن موضوع الدراسة ومنهجها وأهم نتائجها بصورة مجملة، ولا يزيد عن 250 كلمة.
- يرفق بالمستخلص العربي والإنجليزي الكلمات المفتاحية (Keywords) من أسفل، ولا تزيد عن خمس كلمات.
- تُستخدم الأرقام العربية (Arabic 1,2,3,4) بنط 11 سواء في متن البحث أو ترقيم الصفحات أو الجداول أو الأشكال أو المراجع.
- يُقدّم أصل البحث مُحَرَّجًا في صورته النهائية، وتكون صفحاته مرقمة ترقيمًا متسلسلاً باستخدام برنامج Ms Word، وخط Traditional Arabic، مع مراعاة أن تكون الكتابة بينط 14 للمتن، و 12 في الحاشية، و 10 للجداول والأشكال، وبالنسبة للغة الإنجليزية فتكتب بخط Times-Roman بينط 12، و(10) في الحاشية، و(8) في الجداول والأشكال، مع مراعاة أن تكون الجداول والأشكال مدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية، ويراعى ألا تتجاوز أبعاد الأشكال والجداول مساحة الصفحة على أن تكون هوامش الصفحة (3) من كل الاتجاهات، والتباعد بين السطور مسافة مفردة، وبين الفقرات (10) ، ويكون ترقيم الصفحات في منتصف أسفل الصفحة.
- ترسل الأبحاث إلى المجلة على البريد الإلكتروني Jha@su.edu.sa
- ترسل نسخة من البحث بصيغة Word ونسخة PDF.
- يُعرض البحث على هيئة التحرير قبل إرساله للتحكيم، وللهيئة الحق في قبوله أو رفضه.
- يكتب عنوان البحث، واسم المؤلف (المؤلفين) ، والرتبة العلمية، والتخصص، وجهة العمل، وعنوان المؤلف (المؤلفين) باللغتين العربية والإنجليزية.
- يجب أن تكون الجداول والأشكال -إن وجدت- واضحة ومنسقة، وترُقَّم حسب تسلسل ذكرها في المتن، ويكتب عنوان الجدول في الأعلى. أما عنوان الشكل فيكتب العنوان في الأسفل؛ بحيث يكون ملخصًا لمحتواه.

- يجب استعمال الاختصارات المقننة دوليًا بدلاً من كتابة الكلمة كاملة مثل سم، ملم، كلم، و % (لكل من سنتيمتر، ومليمتر، كيلومتر، والنسبة المئوية، على التوالي) . يُفضل استعمال المقاييس المترية، وفي حالة استعمال وحدات أخرى، يُكتب المعادل المتري لها بين أقواس مربعة.
- تستعمل الحواشي لتزويد القارئ بمعلومات توضيحية، ويشار إلى التعليق في المتن بأرقام مرتفعة عن السطر بدون أقواس، وترقم الحواشي مسلسلة داخل المتن، وتكتب في الصفحة نفسها مفصولة عن المتن بخط مستقيم.
- لا تُعاد البحوث إلى أصحابها سواء نُشرت أو لم تنشر.
- يُتبع أحدث إصدار من جمعية علم النفس الأمريكية APA لكتابة المراجع وتوثيق الاقتباسات.
- وعلى الباحث الالتزام بعملية الرومنة للمراجع، وهي: إعادة ترجمة قائمة المراجع العربية إلى الإنجليزية وإضافتها في قائمة المراجع.
- تُعد نسبة التشابه similarity المقبولة هي 30%، وإذا زاد البحث عن هذه النسبة يُعرض على هيئة تحرير المجلة للبت فيه، والتأكد من تجنب السرقة الأكاديمية plagiarism، والمحافظة على الأصالة البحثية.
- ألا يكون البحث مستلًا من رسالة الماجستير أو الدكتوراه.

يصدر هذا العدد بجهود موفقة من هيئة التحرير وفريق عمل المجلة الذين عملوا معي منذ تسلمت رئاسة التحرير في 9 يناير 2023م بجدٍ وحرص، وعلى رأسهم سعادة مدير التحرير أ.د علي الحربي بالتزام وإصرار للارتقاء بالمجلة نوعياً؛ مما جعل تسلمي ممتعاً ومجزياً، فلهم مني جميعاً جزيل الشكر والتقدير. وقد سعينا جاهدين على حمل رسالة البحث العلمي وأخلاقياته في جميع الأعداد، مواصلين مسيرة وجهود هيئة التحرير السابقة...ونسأل الله التوفيق والسداد.

يحمل هذا العدد في ثناياه عدة عناوين متنوعة:

البحث الأول بعنوان: قاعدة الثابت بالبرهان كالثابت بالعيان وأثرها في الحكم القضائي -دراسة تأصيلية تطبيقية للدكتورة فاطمة إبراهيم الأحيدب الأستاذ المساعد في أصول الفقه بقسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية جامعة المجمعة، وقد عنيت الدراسة ببيان المقصود من هذه القاعدة الفقهية جملة وتفصيلاً، مع بيان أدلتها ومستنباتها والقواعد ذات الصلة المباشرة فيها، ومن ثم أثرها في الحكم القضائي من خلال تطبيقها على القرينة كطريقة من طرق الإثبات من خلال ثلاث مسائل، وخلصت إلى أهم النتائج والتوصيات التي من أهمها الاهتمام بدراسة القواعد الفقهية المتعلقة بالقضاء.

البحث الثاني بعنوان: الاستثمار في لقطة الحرم والأحكام الفقهية المتعلقة بها للدكتور خالد النمر أستاذ الفقه المشارك بقسم الدراسات الإسلامية بكلية العلوم والدراسات الإنسانية بالدوادمي، منتهجاً فيه المنهج التحليلي والمنهج المقارن، وهو يبحث في بيان حكم لقطة الحرم وزكاتها وضمانها والتصرف فيها ببذل وبيع ونحوه، ثم بيان حكم تنمية مال اللقطة الخاصة بالحرم مبرزاً أهم النتائج.

البحث الثالث بعنوان: الأمن المائي في الشريعة الإسلامية مقاصده ووسائله -دراسة استقرائية تحليلية للدكتور فؤاد بن أحمد عطا الله أستاذ أصول الفقه المساعد بقسم الشريعة بكلية الشريعة والقانون في جامعة الجوف، وقد قدم هذا البحث دراسة أصولية مقاصدية للأمن المائي في الشريعة الإسلامية، منطلقاً من أسباب واقعية ملحة، وسعى لاستخراج مقاصد ووسائل الأمن المائي في الشريعة الإسلامية، وخرج بنتائج وتوصيات مهمة.

البحث الرابع بعنوان: قياس الأولى عند الشيخ محمد بن عثيمين -رحمه الله- في أبواب الاعتقاد (شرح الواسطية أنموذجاً) للدكتورة هدى بنت محمد الغفيص أستاذ العقيدة المشارك في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم، وقد قدم البحث بيان منهج من الاستدلالات العقلية التي أوردها الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- في تقرير المسائل العقدية باستعماله دليل قياس الأولى، وتفريق الشيخ بين قياس الأولى والمثل الأعلى من خلال بيان كل منهما، وعناية الشيخ بتنوع الاستدلال في إقرار المسائل العقدية.

البحث الخامس بعنوان: شعرية العتبات النصية في ديوان "تضاريس الهذيان" للشاعر جاسم الصحيح للدكتورة داليا عبد الباقي مصطفى الأستاذ المساعد في الأدب والنقد بقسم اللغة العربية بكلية التربية جامعة المجمعة، ويهدف إلى معرفة أهمية العتبات في الكشف عن موضوعات النص الشعري والتعبير عنه، والكشف عن أبعاد العتبات التأويلية بالاعتماد على شعرية جبرار جينيت.

البحث السادس بعنوان: الثنائيات الضدية في تائية أبي إسحاق الإلبيري للدكتور أنور يعقوب زمان أستاذ الأدب والنقد المشارك بقسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة طيبة، مستهدفاً الكشف عما احتوته التائية من ثنائيات كثيرة لافتة جاءت في إطار واحد متآلف، معتمداً على المنهج الوصفي التحليلي.

البحث السابع بعنوان: الاختبارات اللغوية المكتوبة أنواعها وطرقها وأسس بنائها ومعايير تطويرها للدكتور فهد سعود آل حسين الأستاذ المساعد في قسم الإعداد اللغوي بكلية اللغات وعلومها بجامعة الملك سعود، وعُني بدراسة الاختبارات اللغوية المكتوبة من حيث أنواعها وطرقها وأسس بنائها واتباع المعايير الحديثة لتطويرها بما يحقق الهدف المنشود منها في قياس التحصيل اللغوي للمتعلم في عالم تعليم اللغة وتقومها، موضوعاً أهم النتائج، وهو من الأبحاث الفريدة القيمة في مجالها.

البحث الثامن بعنوان: أنماط السياق السببي في كتاب التقفية للبندنجي (ت248هـ) للدكتورة نوف محمد المؤذن أستاذ اللغويات والمعاجم المشارك في قسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة الطائف، وجاءت هذه الدراسة للوقوف على ظاهرة السياق السببي من خلال المنهج التحليلي

الوصفي الذي يقوم على جمع المواد اللغوية ودراساتها وتحليل دلالة السياق وغطه، وُعُتبت بدراسة ثلاثة أنماط للسياق السببي في معجم التقفية (المجازي، الاجتماعي، القصصي).

البحث التاسع بعنوان: مستوى المعرفة التخصصية لدى معلمي اللغة العربية في ضوء المعايير المهنية للمعلمين للدكتور إبراهيم بن دخيل الله الثقفي تخصص التربية ومناهج التدريس بتعليم مكة المكرمة، معتمداً على المنهج الوصفي المسحي ومتخذاً الاختبار أداة للدراسة، وخرج بنتائج تخدم الموضوع.

البحث العاشر بعنوان: فجر الدولة السعودية: الإمام محمد بن سعود ومبدأ التأسيس للأستاذ الدكتور أحمد بن عمر آل عقيل الزيلعي أستاذ التاريخ الإسلامي والآثار الإسلامية بقسم الآثار بكلية السياحة والآثار جامعة الملك سعود؛ حيث تشرفت المجلة بوجود هذا البحث بين أبحاثها من مؤلف ضليع في خدمة الوطن والتاريخ، ويهدف هذا البحث إلى ترسيخ فكرة بداية التأسيس لحكم أسرة آل سعود لدى الأجيال الصاعدة من أبناء الوطن، وقد قدم المؤسس ودوره في وضع الأسس الأولى لتأسيس كيان كبير على أرض الجزيرة العربية، ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث: التأكيد على حقيقة أن تأسيس الدولة السعودية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بوصول الإمام محمد بن سعود إلى الحكم في منتصف عام 22/1139 فبراير 1727، وأن محمد بن سعود وذريته يحملون مشروعاً وحدوياً مهماً، ذلك المشروع الذي أفضى إلى تكوين المملكة العربية السعودية.

البحث الحادي عشر بعنوان: الممارسات الشعبية العلاجية لوباء كورونا في المجتمعات العربية الوصفات الشعبية في الشبكة العنكبوتية العالمية خلال الفترة (2020 – 2022م) للدكتورة سهام محمد عبدالله العزام الأستاذ المشارك بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية، وتكوّن مجتمع الدراسة من الوصفات الشعبية العلاجية لوباء كورونا في المجتمعات العربية في الشبكة العنكبوتية العالمية خلال الفترة المعنية، واعتمدت عينة الدراسة على عملية المسح الشامل لجميع الوصفات الشعبية العلاجية لوباء كورونا في المجتمعات العربية في الشبكة العنكبوتية العالمية خلال الفترة (2020-2022)، وتوصلت إلى عددٍ من النتائج المهمة.

البحث الثاني عشر بعنوان: الإطار القانوني لحوكمة الشركات العائلية في المملكة العربية السعودية للدكتور يوسف بن أحمد الزهراني الأستاذ المشارك بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة شقراء، ولعل التساؤل القائم عليه هذا البحث هو إلى أي مدى يمكن أن تسهم مبادئ حوكمة الشركات وتطبيقها في المحافظة على الشركات العائلية وضمان بقاء استمرارها أطول مدة؟ اعتمد الباحث فيه على المنهج التحليلي الوصفي، من خلال جمع وتحليل جميع المعلومات المتعلقة بالموضوع، وقد سلط هذا البحث الضوء على أهمية حوكمة الشركات على الشركات العائلية في المملكة العربية السعودية، بهدف بناء مقترحات لقواعد قانونية محاولة للمساهمة في الحفاظ على الشركات العائلية.

البحث الثالث عشر بعنوان: أثر الجين القاتل Monoamine oxidase A على المسؤولية الجنائية للدكتور فهد نائف الطريسي الأستاذ المشارك بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة شقراء، وتناول الباحث فيه أثر الجين القاتل على المسؤولية الجنائية باعتباره أحد الجينات المحفزة للعنف من خلال الحتمية البيولوجية، وأبرز المعايير القانونية والقضائية التي تُقاس بها درجة حرية الإرادة باعتبارها ركيزة المسؤولية الجنائية، معتمداً على المنهج الوصفي مع استخدام المناهج الأخرى، كالتاريخية، والمقارنة، والتحليلية، وخرج بنتائج مهمة للموضوع.

البحث الرابع عشر بعنوان: إثبات البيع في عقود التجارة الإلكترونية في ضوء النظام السعودي للدكتور نايف بن ناشي الغنامي أستاذ القانون التجاري المشارك بقسم القانون بكلية العلوم والدراسات النظرية بالجامعة السعودية الإلكترونية، اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي التحليلي؛ لدراسة ماهية عقد البيع الإلكتروني وخصائصه، وتحديد أثرها وانتشارها في التعاملات التجارية الإلكترونية. وأظهرت النتائج أن حجم التعاقدات الإلكترونية أصبح كبيراً جداً؛ بسبب التطور الكبير في التقنية الحديثة، وسرعة وسهولة التعاقدات الإلكترونية.

البحث الخامس عشر بعنوان: التأشيرات النظامية لدخول الأجانب إلى المملكة العربية السعودية للدكتور عيسى علي عسيري الأستاذ المشارك في تخصص الأنظمة (القانون)، قسم الفقه، كلية الشريعة بجامعة الملك خالد، تناول البحث التأشيرات النظامية التي تمكن الأجانب من الدخول إلى المملكة العربية السعودية، بعد استيفاء وتحقق الشروط المتعلقة بكل تأشيرة، وهدف إلى بيان أنواع التأشيرات في المملكة العربية

السُّعُودِيَّة، وإيضاح الأغراض والضوابط القانونية المتعلقة بها، معتمداً على المنهج الاستقرائي الوصفي، من خلال جمع المادة العلمية من مصادرها الأصلية، وصياغة البحث بأسلوب علمي دقيق واضح، وقد توصل إلى عدة نتائج مهمة تخدم البحث.

البحث السادس عشر بعنوان: المحاسبة عن الأصول الرقمية كأحد المفاهيم الحديثة للتحويل الرقمي وأثرها على الخدمات المصرفية "دراسة ميدانية على المصارف السعودية" للدكتور أحمد عبدالله خليل عبده أستاذ المحاسبة المساعد بكلية العلوم والدراسات الإنسانية جامعة شقراء، استهدفت هذه الدراسة دراسة المحاسبة عن الأصول الرقمية وأهمية التحويل الرقمي في القطاع المصرفي، والتحقق من أهم مجالات تطبيق التحويل الرقمي في القطاع المصرفي، وتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية، وتوصلت الدراسة إلى أن التحويل الرقمي من أهم أولويات البنوك المختارة، ويوجد وعي لدى العاملين في كافة المصارف تحت الدراسة بالمسؤوليات الموكلة إليهم.

البحث السابع عشر بعنوان: دور التدريب الإلكتروني (عن بُعد) في تنمية أداء الموظفين الإداريين بوزارة التعليم للدكتور محمد بن سعد اليحيى أستاذ الموارد البشرية المشارك، قسم إدارة الأعمال، كلية العلوم والدراسات الإنسانية بجامعة شقراء، هدف هذا البحث إلى التعرف على دور التدريب الإلكتروني (عن بُعد) في تنمية أداء الموظفين الإداريين بوزارة التعليم، معتمداً على المنهج الوصفي المسحي، كما استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة من الموظفين المعنيين، ووصل إلى نتائج وتوصيات مهمة.

البحث الثامن عشر بعنوان: تأثير تسويق المحتوى على الولاء للعلامة التجارية في قطاع البنوك للدكتور هاني علي شارد أستاذ إدارة الأعمال المشارك بكلية العلوم والدراسات الإنسانية جامعة شقراء، وهدف هذا البحث إلى التعرف على تأثير أبعاد تسويق المحتوى على مواقع التواصل الاجتماعي على الولاء للعلامة التجارية لعملاء قطاع البنوك في المملكة العربية السعودية، والمتعاملين من خلال المواقع الإلكترونية لتلك البنوك بواسطة الصورة الذهنية كمتغير وسيط، وتوصل الباحث لنتائج مهمة للموضوع.

أخيراً البحث التاسع عشر بعنوان:

A Critical Discourse Analysis of Winfrey's Golden Globes Speech :Halliday's Ideational Meta-Function Model

(تحليل الخطاب النقدي لخطاب وينفري في حفل جولدن غلوبز: نموذج الوظيفة الفكرية هاليدي)، وهو بحث مشترك للدكتورة البتول أبا الخيل الأستاذ المشارك تخصص اللغويات، قسم اللغة الإنجليزية وآدابها، كلية اللغات والعلوم الإنسانية بجامعة القصيم، والأستاذة الدكتورة مهي صوري أستاذ الألسنية التطبيقية وتكنولوجيا التعليم، قسم اللغة الإنجليزية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة اللبنانية بطرابلس. ارتكزت الدراسة في هذا البحث على فحص خطاب أوبرا وينفري من منظور تحليل الخطاب النقدي وتوضيح كيفية استخدامها للغة لمحاربة القمع والسلطة المجتمعية الجائرة. ولتحقيق هذا الهدف؛ استخدمت الدراسة وظيفة الميتا الإدراكية لنموذج النحو الوظيفي المنهجي هاليدي لتحديد أنواع مختلفة من العمليات. تم جمع البيانات وتحليلها باستخدام برنامج Nvivo، وتوصلت إلى نتائج مهمة.

والله ولي التوفيق

أ.د. بدرية بنت عبد العزيز العوهلي

رئيسة التحرير



أبحاث العدد

فهرس المحتويات

قاعدة: الثابت بالبرهان كالثابت بالعيان وأثرها في الحكم القضائي دراسة تأصيلية تطبيقية	
د. فاطمة إبراهيم محمد الأحيدب	1
الاستثمار في لُقطة الحرّم والأحكام الفقهيّة المتعلقة بها	
د. خالد بن نوار النمر	24
الأمن المائي في الشريعة الإسلامية مقاصده ووسائله دراسة استقرائية تحليلية	
د. فؤاد بن أحمد عطاء الله	56
قياس الأولى عند الشيخ محمد بن عثيمين - رحمه الله - في أبواب الاعتقاد (شرح الواسطية نموذجاً)	
د. هدى بنت محمد الغفيص	86
شعرية العتبات في ديوان "تضاريس الهذيان" للشاعر جاسم الصحيح	
د. داليا عبد الباقي محمد مصطفى	109
الثنائيات الضدية في تائية أبي إسحاق الإلبيري دراسة أسلوبية	
د. أنور يعقوب زمان	127
الاختبارات اللغوية المكتوبة أنواعها وطرقها وأسس بنائها ومعايير تطويرها	
د. فهد سعود آل حسين	154
أنماط السياق السببي في كتاب التقفية للبندنيجي ت (248هـ)	
د. نواف محمد عبدالله المؤذن	173
مستوى المعرفة التخصصية لدى معلمي اللغة العربية في ضوء المعايير المهنية للمعلمين	
د. إبراهيم بن دخيل الله الثقفي	190
فجر الدولة السعودية: الإمام محمد بن سعود ومبتدأ التأسيس	
أ.د. أحمد بن عمر آل عقيل الزيلعي	212
الممارسات الشعبية العلاجية لوباء كورونا في المجتمعات العربية؛ دراسة تحليلية للوصفات الشعبية المنشورة في الشبكة العنكبوتية العالمية خلال الفترة (2020 - 2022)	
د. سهام محمد عبدالله العزام	223
الإطار القانوني لحوكمة الشركات العائلية في المملكة العربية السعودية	
د. يوسف بن أحمد القاسم الزهراني	245
أثر الجين القاتل على المسؤولية الجنائية	
د. فهد بن نائف بن محمد الطريسي	270
إثبات البيع في عقود التجارة الإلكترونية في ضوء النظام السعودي	
د. نايف بن ناشي الغنامي	287

التأثيرات النظامية لدخول الأجانب إلى المملكة العربية السعودية	
د. عيسى علي محمد عسيري	317
المحاسبة عن الأصول الرقمية كأحد المفاهيم الحديثة للتحويل الرقمي وأثرها على الخدمات المصرفية؛ دراسة ميدانية على المصارف السعودية	
د. أحمد عبدالله خليل عبده	331
دور التدريب الإلكتروني (عن بُعد) في تنمية أداء الموظفين الإداريين بوزارة التعليم	
د. محمد بن سعد اليحيى	352
تأثير تسويق المحتوى على الولاء للعلامة التجارية في قطاع البنوك	
د. هاني علي شارد	379
A Critical Discourse Analysis of Winfrey's Golden Globes Speech: Halliday's Ideational Meta-Function Model	
Dr. Albatool Mohammed Abalkheel & Dr. Maha Sourani	407

التأشيرات النظامية لدخول الأجانب إلى المملكة العربية السعودية

د. عيسى علي محمد عسيري

أستاذ مشارك في تخصص الأنظمة (القانون)، قسم الفقه، كلية الشريعة بجامعة الملك خالد

(أرسل إلى المجلة بتاريخ 20/6/2023م، وقبل للنشر بتاريخ 23/10/2023م)

المستخلص:

تناول البحث التأشيرات النظامية التي تمكن الأجانب من الدخول إلى المملكة العربية السعودية، بعد استيفاء وتحقق الشروط المتعلقة بكل تأشيرة، وهي متنوعة ومتعددة على وفق الغايات والأغراض المقصودة منها، فهناك تأشيرات الحج والعمرة، وتأشيرات العمل، وتأشيرات السياحة، وتأشيرات الزيارة والعلاج والدارسة، وكل تأشيرة لها الضوابط والشروط والخصائص المتعلقة بها. والبحث يهدف إلى بيان أنواع التأشيرات في المملكة العربية السعودية، وإيضاح الأغراض والضوابط القانونية المتعلقة بها، معتمداً على المنهج الاستقرائي الوصفي، من خلال جمع المادة العلمية من مصادرها الأصلية، وصياغة البحث بأسلوب علمي دقيق واضح، أملاً في إضافة أكبر قدر من القيمة العلمية والفنية في البحث، وتوثيق النصوص والمنقولات من مصادرها المعتمدة، وتوثيق الآراء والأفكار ونسبتها إلى أصحابها، وكتابة المواد النظامية وبيان الأنظمة التابعة لها، والالتزام بعلامات الترقيم المتعارف عليها. ولقد توصلت في هذا البحث إلى عدة نتائج أهمها: أن كل دولة لها الحق والسيادة على أراضيها، ولها الحق في منح الإذن والترخيص لدخول الأجانب إليها، ووضع التنظيمات والقوانين التي تحقق مصالحها من ذلك، وتعدّد وتنوع التأشيرات النظامية لدخول المملكة العربية السعودية، واختلاف الخصائص والمزايا لكل تأشيرة، واستحداث العديد من التأشيرات، وذلك بما يتوافق مع الأهداف والخطط الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية، فكل تأشيرة لها الشروط والضوابط الخاصة بها، والتي تستلزم موافقة الجهات المختصة بها.

الكلمات المفتاحية: التأشيرات، الأجانب، الفيزا، السياحة، الحج والعمرة.

Regular Visas for Foreigners to Enter the Kingdom of Saudi Arabia

Dr. Essa Ali M Aseery

Associate Professor of Legal Regulations (Law) , jurisprudence department

College of Sharia and Fundamentals of Religion, King Khalid University (KKU)

Abstract:

This research investigates into the regular visas which enable foreigners to enter the Kingdom of Saudi Arabia after fulfilling and verifying the conditions pertaining to each visa. These visas are diverse and multiple in accordance with the intended purposes and objectives, to the inclusion of Hajj and Umrah visas, work visas, tourist visas, visit, treatment and study visas. Each visa has its own regulations, conditions, and characteristics.

The goal of the study is to categorize the many kinds of visas available in the Kingdom of Saudi Arabia and to explain their uses as well as the laws that govern them.

It is based on the descriptive inductive method, which entails gathering data from original sources and presenting the findings in an understandable and exact scientific manner.

The research aims to add the greatest possible scientific and technical value, document texts and quotations from their reliable sources, document opinions and ideas and attribute them to their owners, write the regulatory materials and clarify the systems related to them, and adhere to the recognized punctuation marks.

The research reached several conclusions, the paramount of which is that each country has the right and sovereignty over its territory, and has the right to grant permission and authorization for foreigners to enter it, and to set the regulations and laws which achieve its interests from that. The research also found that regular visas to enter the Kingdom of Saudi Arabia are diverse and varied, and the characteristics and advantages of each visa differ.

The study also discovered that a large number of new visas have been issued in accordance with the objectives and strategic plans of the Saudi Arabian Kingdom. Every visa has specific requirements and guidelines that must be approved by the appropriate authorities.

Keywords: Visas, Foreigners, Tourist Visa, Hajj and Umrah.

المقدمة

الحمد رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أما بعد:

فلكل دولة السيادة التامة على أقاليمها وحدودها، وفق الأعراف والاتفاقيات الدولية، إلا أن حاجات الأفراد متعددة ومتنوعة، وقد تقتضي الحاجة الدخول إلى بلدان أخرى لغايات وأغراض متعددة؛ مما دعا الأعراف الدولية إلى وضع بروتوكول خاص بذلك يُسمَّى التأشيرة، عن طريقها يحصل الفرد على إذن وترخيص لدخول الدولة الأخرى، يحدد فيها المدة والغرض من الدخول، وهي متعددة ومتنوعة وفق الغايات والأغراض التي تضعها كل دولة للدخول إليها. ولقد اخترت البحث في التأشيرات النظامية لدخول الأجانب إلى المملكة العربية السعودية؛ لأبين أنواعها وأغراضها، والضوابط القانونية المتعلقة بها.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في حق كل دولة على فرض سيادتها على أراضيها، ومنع دخول الأجانب إليها إلا بإذن وترخيص، وفق ما يسمى بتأشيرة الدخول، وبالتالي تعمل كل دولة على سن الأنظمة والقوانين لتنظيم هذه العملية، وفي المملكة العربية السعودية؛ ونظرًا لتعدد المصالح وتنوعها، وكونها مركزًا دينيًا واجتماعيًا واقتصاديًا تعددت أنواع التأشيرات وتنوعت، وصدر بعضها في أنظمة متفرقة مرتبطة بالغايات التي تنظمها؛ مما استلزم ضرورة جمع أنواع التأشيرات في بحث، وتوضيح الأحكام الشروط والضوابط القانونية المتعلقة بكل نوع.

أهمية البحث:

- 1 - ارتباطه بسيادة الدولة على إقليمها وحدودها، ومنع دخول الأجانب بغير الحصول على التأشيرة.
- 2 - اشتماله على بيان وإيضاح تأشيرات دخول المملكة العربية السعودية.

أهداف البحث:

- 1 - بيان أنواع التأشيرات في المملكة العربية السعودية.
- 2 - إيضاح الأغراض والضوابط القانونية المتعلقة بالتأشيرات في المملكة العربية السعودية.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث والقراءة لم يظهر لي وجود دراسات قانونية سابقة تتعلق بتأشيرات دخول الأجانب إلى المملكة العربية السعودية؛ وإنما هناك دراسات تتعلق بأنظمة وقوانين أخرى، ومنها:

دراسة حسن (2018) وكانت بعنوان: (النظام القانوني لسمة الدخول) تناولت ماهية سمة الدخول، وطبيعة سمة الدخول، والاختصاص في منح سمة الدخول، وأنواع سمة الدخول، وشروط منح سمة الدخول، والقيود والاستثناءات على سمة الدخول، والتنظيم القانوني لسمة الدخول، وهذا كله وفق القانون العراقي.

أما دراستي فتناولت التأشيرات النظامية لدخول الأجانب إلى المملكة العربية السعودية من حيث مفهومها، وأنواعها، وشروطها، وضوابطها، وفق النظام السعودي.

وكانت دراسة الطيب (2010) بعنوان: (تطبيق أساليب الحوكمة الإلكترونية في إدارة شؤون الأجانب: استخراج تأشيرة الدخول نموذجًا) وتناولت الحوكمة الإلكترونية، وتجارب بعض الدول في الحوكمة، وتطبيق دائرة شؤون الأجانب في السودان.

أما دراستي فتناولت التأشيرات النظامية لدخول الأجانب إلى المملكة العربية السعودية من حيث مفهومها، وأنواعها، وشروطها، وضوابطها، وفق النظام السعودي.

وكانت دراسة الصرايرة والرواشدة (2010) بعنوان: (الأحكام الخاصة بدخول وإقامة الأجانب وتطبيقاتها القانونية في الأردن) وتناولت الأحكام الخاصة بدخول وإقامة الأجانب في التشريعات الأردنية من حيث مفهوم الأجنبي، وتحديد مركزه القانوني، وبيان مدى حرية الدولة في تنظيم عملية دخول وإقامة الأجانب في الأردن. أما دراستي فتناولت التأشيرات النظامية لدخول الأجانب إلى المملكة العربية السعودية من حيث مفهومها، وأنواعها، وشروطها، وضوابطها، وفق النظام السعودي.

منهج البحث:

اتبعت -بعون الله وتوفيقه- في البحث المنهج الاستقرائي الوصفي مع الالتزام بما يأتي: جمع المادة العلمية من مصادرها الأصلية. صياغة البحث بأسلوب علمي دقيق واضح، أملاً في إضافة أكبر قدر من القيمة العلمية والفنية في البحث. توثيق النصوص والمنقولات من مصادرها المعتمدة، وتوثيق الآراء والأفكار ونسبتها إلى أصحابها. كتابة المواد النظامية وبيان الأنظمة التابعة لها. الالتزام بعلامات التقييم المتعارف عليها.

خطة البحث:

تشتمل خطة البحث على مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة. المقدمة: تشتمل على مشكلة البحث وأهميته، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث. التمهيد: يشتمل على تعريف التأشيرة. المبحث الأول: تأشيرة العمل، وفيه مطلبان: المطلب الأول: مفهوم تأشيرة العمل. المطلب الثاني: شروط تأشيرة العمل، وفيه فرعان: الفرع الأول: موافقة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. الفرع الثاني: رخصة العمل. المبحث الثاني: تأشيرة الحج والعمرة، وفيه مطلبان: المطلب الأول: مفهوم تأشيرة الحج والعمرة. المطلب الثاني: ضوابط تأشيرة الحج والعمرة. المبحث الثالث: تأشيرة السياحة، وفيه مطلبان: المطلب الأول: مفهوم تأشيرة السياحة. المطلب الثاني: ضوابط تأشيرة السياحة. المبحث الرابع: تأشيرات المرور والزيارة والعلاج والدراسة، وفيه مطلبان: المطلب الأول: تأشيرات المرور والزيارة، وفيه أربعة فروع: الفرع الأول: تأشيرات المرور. الفرع الثاني: تأشيرة الزيارة الشخصية.

الفرع الثالث: تأشيرة الزيارة العائلية.

الفرع الرابع: تأشيرات الزيارات التجارية.

المطلب الثاني: تأشيرة العلاج والدراسة، وفيه فرعان:

الفرع الأول: تأشيرة العلاج.

الفرع الثاني: تأشيرة الدراسة.

الخاتمة: نتائج البحث وتوصياته.

تمهيد

المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - ولغتها هي اللغة العربية (النظام الأساسي للحكم، 1412هـ، المادة: 1)، تتمتع بالسيادة الكاملة على أراضيها وحدودها، وتحتل مكانة عظمى على المستوى الدولي والإقليمي، من خلال القيادة الحكيمة، والموارد والإمكانات المتاحة، وهي تملك السلطة القانونية العليا، التي تمنحها حق وضع القواعد القانونية، وإجبار الناس على احترامها (عبدالفتاح، 1999، ص 5)، ومن ذلك إصدار التأشيرات للدخول إلى المملكة العربية السعودية، ووضع الضوابط والقواعد القانونية التي تحكمها، وتحفظ سيادتها ومكانتها، وتحقيق المصالح والأغراض التي تسعى إليها.

إن مكانة المملكة العربية السعودية الدينية والاقتصادية جعلتها مركزاً مهماً يقصده العالم؛ مما يستدعي تنظيم دخول الأجانب وفق ضوابط محددة، تنظم الدخول والمغادرة، وتضمن الالتزام بالأنظمة والقوانين، وتعمل على تحقيق المصالح والتنمية، والمشاركة بفاعلية في استقرار ونماء المملكة. كما أن تنظيم الدخول والمغادرة للأجانب يحفظ حقوق المجتمع والأفراد، ويحقق لهم الأمن والطمأنينة، من خلال معرفة البيانات والمعلومات التي تساهم في تحقيق سيادة الدولة، وحفظ حقوق شعبها، وتحقيق مصالح المواطنين والمقيمين، وهو ما جعل النظام يعتمد مجموعة من التأشيرات والتصاريح لدخول المملكة العربية السعودية، وفق الأهداف والغايات والأغراض التي تحققها، وربطها بشروط وضوابط والتزامات تحقق سيادة الدولة وأهدافها ورؤيتها الاقتصادية والسياسية، وتعمل على جعل المملكة العربية السعودية دولة عالمية، يقصدها العالم من خلال مكانتها الدينية والاجتماعية، والعلاقات والروابط المشتركة مع بقية دول العالم.

تعريف التأشيرة

نظام التأشيرة نظام بروتوكولي دولي معمول به في كل بلدان العالم، وفي المملكة العربية السعودية توجد مجموعة من اللوائح والقوانين التي تنظم كل تأشيرة وفق نوعها واختصاصها، فهي إذن بالدخول إلى المملكة العربية السعودية، تُمنح بشروط محددة، وتصدر من وزارة الخارجية، والبعثات الدبلوماسية في الخارج، أو السفارة القومية في منصة وزارة الخارجية، أو عند الوصول (لائحة تأشيرة الزيارة لغرض السياحة 1444هـ، المادة: 1)، "فهي إذاً صادر من سلطات الدولة بالموافقة على دخول الأجنبي لأراضيها" (زمزم، 2005، ص 32). "وهي تأخذ شكلاً معيناً توضع على جواز أو وثيقة سفر الأجنبي تتضمن تحديد الغرض من منحها، والمدة المحددة لها، والشروط والضوابط التي ينبغي مراعاتها" (عرفة، 2000، ص 166).

إن الدولة تتمتع بالسيادة التامة على إقليمها وحدودها؛ ومن ثم لا يحق للأفراد والكيانات الدخول إليها إلا عن طريق الإذن والتصريح، والذي يسمى في الأعراف الدولية بالتأشيرة، فهو الحصول على إذن صريح من الدولة أو الجهة المختصة والمخول لها ذلك بمنح إذن الدخول، وفق الغايات والأغراض المحددة، وبما يحفظ على الدولة مكانتها وسيادتها.

ولقد اهتمت المملكة العربية السعودية بتنظيم دخول الأجانب ومغادرتهم، ووضعت لذلك الأنظمة والقوانين التي تنظمها، وتحفظ

على المواطنين والأجانب حقوقهم، فعملت بمبدأ تعدد أنواع التأشيرات، ووضعت لكل نوع القواعد والضوابط التي تنظمه، وتبين الغاية والمقصود منه، وتضمن الالتزام بشروطه وقواعده، وتحفظ حقوق المراكز القانونية المتعلقة به.

المبحث الأول: تأشيرة العمل

المطلب الأول: مفهوم تأشيرة العمل

العمل هو الجهد المبذول في النشاطات الإنسانية كافة، تنفيذاً لعقد عمل، بصرف النظر عن طبيعتها أو نوعها، صناعية كانت أو تجارية، أو زراعية، أو فنية، أو غيرها، عضلية كانت أو ذهنية (نظام العمل السعودي، 1426هـ، المادة: 1)، وتأشيرة العمل هي التأشيرة التي تصدر للدخول إلى المملكة، لمرة واحدة، أو لعدة مرات، ولعمل محدد (اللائحة التنظيمية لتأشيرات الأعمال المؤقتة والموسمية 1436هـ، المادة: 2). فهي إذن وترخيص يصدر من الجهات المختصة لدخول الأجنبي إلى المملكة العربية السعودية لغرض العمل فقط، وفق ضوابط وشروط محددة.

والأصل أن العمل حق للمواطن (نظام العمل السعودي، 1426هـ، المادة: 3)، ولذلك نجد المملكة العربية السعودية قامت بوضع أنظمة وإجراءات واشتراطات وضوابط لتوظيف غير السعوديين، سواء أكان توظيف غير السعودي من خارج المملكة (الاستقدام)، أو كان من داخلها (نقل الكفالة)، والغاية من تلك الشروط والضوابط تحقيق حماية أكبر لحفظ حق المواطن في إيجاد فرصة عمل مناسبة له، هذا بخلاف ما تتخذه الدولة من إجراءات لتوطين كثير من الوظائف (ناقور، 2017، ص 65).

فتأشيرة العمل ترخيص لدخول الأجنبي إلى المملكة العربية السعودية بغرض العمل، بعد توفر الشروط التي تضمن تحقيق الغاية والغرض من منح هذه التأشيرة، وتضمن التزام العامل بالالتزامات والضوابط المفروضة عليه، والتي تسهم جميعها في تأدية الواجبات العملية، وحفظ أمن المجتمع وسلامته، ودعم التنمية والاقتصاد الوطني.

إن تأشيرة العمل ذات أهمية على المستوى الوطني والدولي، من خلال مساهمتها في تحقيق التنمية والاقتصاد المستدام؛ مما يوجب معرفة الاحتياجات المطلوبة في سوق العمل، ومنح التأشيرة للكفاءات المؤهلة، والقادرة على إكساب المعرفة والخبرة للموارد البشرية الوطنية؛ مما يعزز سوق العمل السعودي، ويكسبه القدرة على تحقيق المتطلبات منه، والوصول إلى الاكتفاء الذاتي من خلال القيادات والكفاءات الوطنية المؤهلة.

المطلب الثاني: شروط تأشيرة العمل

الفرع الأول: موافقة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

نص نظام العمل السعودي على أنه لا يجوز الاستقدام بقصد العمل إلا بعد موافقة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية (نظام العمل السعودي، 1426هـ، المادة: 32)؛ وذلك باعتبارها الجهة المختصة بجمع المعلومات الضرورية عن سوق العمل وتطوره وتحليله، لكي يكون في متناول مختلف الهيئات العامة والخاصة المعنية بشؤون التخطيط الاقتصادي والاجتماعي (نظام العمل السعودي، 1426هـ، مادة: 22)؛ والهدف من ذلك هو الحد من تشغيل أي عمال من غير المواطنين لا يوجد احتياج فعلي لهم، أو قد تتعارض طبيعة مهنهم مع منهج وسياسة التوطين لوجود مواطنين أكثر كفاءة (ناقور، 2017، ص 65). فالأصل أن العمل حق للمواطن، ومنح تأشيرة العمل للأجنبي استثناءً من هذا الأصل، ومن ثم تتولى وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية دراسة سوق العمل ومتطلباته، والموارد البشرية القادرة على تحقيق الاكتفاء والنماء، مع معرفة الاحتياجات المستقبلية والأعمال المتعلقة بها، مما يساعد كل جهة على معرفة احتياجاتها من الموارد البشرية والمؤهلات المطلوبة لها، ولتتمكن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية من معرفة الاحتياج الفعلي من الموارد البشرية الأجنبية، وتوافق على منح تأشيرة العمل لهم.

إن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تسعى إلى أن يمتلك المواطن قدرات تمكنه من المنافسة عالمياً، من خلال تعزيز القيم، وتطوير المهارات الأساسية، ومهارات المستقبل، وتنمية المعارف؛ حيث تعمل على تطوير أساس تعليمي للجميع يساهم في غرس القيم، وتحضير الشباب لسوق العمل المستقبلي المحلي والعالمي، وتعزيز ثقافة العمل لديهم، ودعم ثقافة الابتكار وريادة الأعمال (برنامج تنمية القدرات البشرية).

الفرع الثاني: رخصة العمل

لا يجوز لغير السُّعُودِيِّ أن يمارس عملاً، ولا يجوز أن يسمح له بمزاويلته إلا بعد الحصول على رخصة عمل من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ويشترط لمنح الرخصة ما يأتي:

أولاً: أن يكون العامل قد دخل البلاد بطريقة مشروعة، ومصرحاً له بالعمل.

ثانياً: أن يكون من ذوي الكفايات المهنية، أو المؤهلات الدراسية التي تحتاج إليها البلاد، ولا يوجد من أبناء البلاد من يحملها، أو كان العدد الموجود منهم لا يفي بالحاجة، أو يكون من فئة العمال العاديين التي تحتاج إليها البلاد.

ثالثاً: أن يكون متعاقداً مع صاحب عمل وتحت مسؤوليته (نظام العمل السعودي، 1426هـ، المادة: 33)، وهذه الشروط تضمن أن يكون العامل قد دخل إلى المملكة العربية السعودية بطريقة مشروعة، عن طريق حصوله على تأشيرة تختص بالعمل، ولديه الكفايات المهنية والمؤهلات العملية التي تحقق الإضافة والإنتاجية لسوق العمل، مع توفر الفرص العملية من خلال عقد العمل مع صاحب العمل يضمن الحقوق والالتزامات.

إن أهمية العمل تكمن من منظور كونه نشاطاً إنسانياً ينتج أشياء لها قيمة ونفع لدى الفرد والمجتمع، وساعياً إلى زيادة الإنتاج وتنوعه كمّاً وكيفاً؛ مما يلبي الحاجات الاجتماعية والمادية للمجتمع وأفراده (المرصفي، 1980، ص 194)، والمنظم السُّعُودِيِّ من خلال هذه الشروط والضوابط يسعى إلى جودة العمل والإنتاج، ودعم وتعزيز الاقتصاد المستدام؛ ولذا اشترط لحصول الأجنبي على تأشيرة العمل الحصول على ترخيص للعمل من الجهة المختصة به، ووضع له شروطاً تضمن تحقيق جودة العمل، ورفع كفاءته وإنتاجه؛ مما يساهم في تعزيز الإنتاج الوطني ونموه.

المبحث الثاني: تأشيرة الحج والعمرة

شرف الله المملكة العربية السعودية بخدمة ضيوف الرحمن على مر العهود، إذ تمثل زيارة البقاع المقدسة وأداء مناسك الحج والعمرة أمنية كل مسلم، فقد أولت حكومة المملكة اهتمامها البالغ بخدمة ضيوف الرحمن على أكمل وجه.

ويأتي التزام المملكة بخدمة ضيوف الرحمن انطلاقاً من كونها قبلةً للمسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، ومن مسؤوليتها نحو خدمة ضيوفها من قاصدي الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة (وزارة الحج، 1441هـ، ص 8).

إن الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية للحجاج والمعتمرين وقاصدي المسجد الحرام والمسجد النبوي أكثر من أن تعد أو تحصر، فقد سخرت كل الجهود والإمكانات لخدمة ضيوف الرحمن، والعمل على أداء المشاعر والعبادات في طمأنينة وسكينة؛ مما جعل المملكة العربية السعودية رائدة الإسلام والمسلمين.

المطلب الأول: مفهوم تأشيرة الحج والعمرة

وضعت المملكة العربية السعودية الأنظمة التي تنظم الدخول والمغادرة لأداء فريضة الحج والعمرة، والعمل على خدمة الزوار وقاصدي بيت الله الحرام والمسجد النبوي، بما يحقق أداء المشاعر والفرائض، ويحفظ الحقوق والواجبات، فنصت على تولي وزير الداخلية بالتنسيق مع وزير الخارجية ووزير الحج والأوقاف ووزير التجارة تنظيم تأشيرات الدخول للراغبين في الحج وفي أداء العمرة وزيارة

المسجد النبوي، وتحديد صلاحية التأشيرات وشروط منحها، ومدة الإقامة في كلٍّ من مكة المكرمة والمدينة المنورة وجُدَّة، والأعمال المحظورة على القادمين لهذا الغرض (تنظيم معاملة القادمين للمملكة بتأشيرات دخول للحج أو العمرة 1404هـ، المادة: 1). ومن هنا يتبين أن تأشيرة الحج والعمرة تمنح للأجنبي القادم لأداء فريضة الحج والعمرة، وقاصد بيت الله الحرام والمسجد النبوي لأداء الفرائض والشعائر الدينية، مع بيان مدة الإقامة والأعمال المحظورة. فالغرض من منح هذه التأشيرة هو أداء الشعائر الدينية في المشاعر المقدسة، وهذه من الخصائص والسمات التي تميزت بها المملكة العربية السعودية من غيرها، والتي خدمت بها العالم الإسلامي بخدّات متميزة ومشرفة، سهّلت على الجميع أداء المناسك والعبادات بيسر وسهولة، مع خدّات متقدمة ومتكاملة.

المطلب الثاني: ضوابط تأشيرة الحج والعمرة

نصّت المادة الثالثة من تنظيم معاملة القادمين للمملكة بتأشيرات دخول الحج والعمرة على مجموعة من الضوابط التي يجب مراعاتها من قِبَل الأجنبي الحاصل على هذه التأشيرة، وهي:

أولاً: لا يجوز للقادم للحج والعمرة أو زيارة المسجد النبوي أن يقيم في البلاد بعد انتهاء صلاحية التأشيرات الممنوحة له، كما يحظر عليه العمل في جميع أنحاء المملكة أو الانتقال خارج نطاق مكة المكرمة وجُدَّة والمدينة المنورة.

ومن خلال هذا النص يتضح وجوب تقييد الأجنبي بالمدة المحددة للتأشيرة، والالتزام بالمغادرة عند انتهائها؛ وذلك لكثرة طالبي تأشيرة الحج والعمرة، وضرورة التنظيم القانوني للوصول والمغادرة حتى يتمكن الجميع من أداء الشعائر والعبادات الدينية بكل يسر وسهولة، مع أهمية تعاون بلد الأجنبي في مثل هذه الإجراءات التي تضمن الحقوق والواجبات.

كما يحظر على القادم بهذه التأشيرة العمل في جميع أنحاء المملكة أو الانتقال خارج نطاق مكة المكرمة وجُدَّة والمدينة المنورة، فالغاية والغرض من هذه التأشيرة هو أداء المشاعر الدينية فقط، دون الحصول على عمل، أو زيارة الأقارب أو المدن، لأن لهذه الأغراض التأشيرات والضوابط التي تختص بها.

ثانياً: يحظر على جميع وسائل النقل في الداخل القيام بنقل القادمين لأداء العمرة أو الحج أو زيارة المسجد النبوي بين مدن المملكة عدا نقلهم بين مكة المكرمة وجُدَّة والمدينة المنورة، ويكون ذلك أثناء صلاحية تأشيراتهم وفقاً لما يحدده وزير الداخلية.

ويظهر اختصاص هذه التأشيرة بأداء العمرة والحج وزيارة المسجد النبوي، ومن ثمَّ يحظر على جميع وسائل النقل نقل الحاصلين عليها لغير هذه المدن المحددة؛ حتى يتحقق الغاية والغرض منها.

ثالثاً: يحظر إيواء المتخلفين في أي مكان بعد انتهاء صلاحية تأشيراتهم، كما يحظر تشغيلهم أو التّسّتر عليهم أو تقديم أية مساعدة لهم تؤدي إلى بقائهم في البلاد بصورة غير نظامية.

فالحصول على هذه التأشيرة لأجل الحج والعمرة وزيارة المسجد النبوي، ومن ثمَّ يجب على الحاصل عليها المغادرة عند انتهائها، ويجب عدم إيواءه أو تشغيله أو التّسّتر عليه، أو تقديم مساعدة تؤدي إلى بقاءه؛ لما في ذلك من الحفاظ على أمن وسلامة الجميع، وتحقيق المقصود من الحصول على هذه التأشيرة.

المبحث الثالث: تأشيرة السياحة

تمهيد

تعد المملكة العربية السعودية مركزاً مهماً في العالمين العربي والإسلامي، لوجود الحرمين الشريفين بها، ولوجود تاريخ وحضارات عريقة، ومتاحف عتيقة وتراث ثقافي يؤصل صورة المملكة العربية السعودية منذ عصورها القديمة، وحتى هذا اليوم لكافة دول العالم،

كما تزخر المملكة بتنوع في التضاريس وبمناظر خلابة ممتدة تشكل وجهة مثالية للسائحين، لذا عملت المملكة ممثلة في وزارة السياحة على تطوير السياحة، ورفع معدل الاستثمار فيها، إضافة إلى تطوير القوى البشرية العاملة فيها، واستقطاب الزوار والسياح من خارج المملكة وفقاً لمستهدفات الاستراتيجية الوطنية للسياحة (وزارة السياحة، www.mt.gov.sa).

إن السياحة من أهم الموارد الاقتصادية التي تسعى الدول إلى تطويرها والاستفادة منها في رفع الناتج المحلي، وفي المملكة العربية السعودية صدر نظام السياحة بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/ 18) وتاريخ 26/ 1/ 1444هـ، والذي نظم قطاع السياحة، ووضع الضوابط والمبادئ التي ترقى به، وتجعله مورداً اقتصادياً مهماً، وتحقيقاً لعوائد مالية تسهم مع بقية الموارد في تعزيز ونمو الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: مفهوم تأشيرة السياحة

يتعين على كل من يرغب في الدخول إلى المملكة العربية السعودية لغرض السياحة أن تكون لديه تأشيرة سياحية سارية المفعول، ما لم يكن دخوله لا يتطلب الحصول على تلك التأشيرة؛ حيث تقوم الهيئة العامة للسياحة والآثار بإصدار أذونات التأشيرات السياحية وفق ضوابط متفق عليها مع وزارتي الداخلية والخارجية (نظام السياحة، 1444هـ، المادة: 5)، فتأشيرة السياحة إذن بالدخول تمنح بشروط محددة، وتصدر من وزارة الخارجية والبعثات السعودية في الخارج أو السفارة الرقمية في منصة وزارة الخارجية أو عند الوصول (لائحة تأشيرة الزيارة لغرض السياحة، 1444هـ، المادة: 1).

ومن خلال هذه النصوص يتضح أن تأشيرة السياحة تمنح للأجنبي الذي يريد الدخول إلى المملكة العربية السعودية لغرض السياحة فقط؛ حيث يمنع من أداء فريضة الحج والعمرة في موسم الحج، والعمل بأجر أو من غير أجر (لائحة تأشيرة الزيارة لغرض السياحة، 1444هـ، المادة: 10)؛ وذلك لاختصاص هذه الأعمال بالتأشيرات الخاصة بها.

المطلب الثاني: ضوابط تأشيرة السياحة

نصت المادة الخامسة من لائحة تأشيرة الزيارة لغرض السياحة على مجموعة من الضوابط للحصول على تأشيرة السياحة، من أهمها:

أولاً: جواز سفر ساري المفعول لمدة لا تقل عن ستة أشهر، مع مراعاة الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين المملكة والدول الأخرى بشأن صلاحية الجواز.

ثانياً: ألا يقل عمر السائح القادم إلى المملكة عن ثمانية عشر عاماً، ما لم يكن برفقة ولي أمره أو رفقة آمنة.

ثالثاً: الحصول على تأمين طبي معتمد في المملكة.

رابعاً: تعبئة نموذج طلب التأشيرة وإرفاق الوثائق الثبوتية المطلوبة.

خامساً: تسجيل الخصائص الحيوية خلال تقديم الطلب أو عند الوصول.

سادساً: تسجيل عنوانه داخل المملكة.

سابعاً: دفع رسوم التأشيرة.

وهذه الشروط والضوابط لازمة للحصول على تأشيرة السياحة، وهي ذات أهمية في تسجيل بيانات ومعلومات السائح، والأماكن التي يقوم بزيارتها، ومعرفة عنوانه وإقامته، وطرق التواصل معه، ووجود التأمين الطبي المعتمد له في المملكة، كما ألزم النظام بوجود المرافق لمن لم يبلغ العمر النظامي، وضرورة صلاحية جواز السفر.

المبحث الرابع: تأشيرات المرور والزيارة والعلاج والدراسة

توجد مجموعة من التأشيرات الأخرى، وهي متعددة ومتنوعة وفق ما تقتضيه المصلحة؛ حيث يقوم وزير الداخلية بالتنسيق مع

وزير الخارجية ووزير الحج والأوقاف ووزير التجارة، بتنظيم التأشيرات التي تمنح لأغراض أخرى كالزيارة والتجارة ونحوهما، وشروط منح تلك التأشيرات ومدة الإقامة في البلاد، والمحظورات التي يتعين على القادمين مراعاتها (تنظيم معاملة القادمين للمملكة بتأشيرات دخول الحج أو العمرة وغيرها، 1404هـ، المادة: 1)، ومن هذه التأشيرات:

المطلب الأول: تأشيرات المرور والزيارة

الفرع الأول: تأشيرات المرور

تسمح للأفراد بالمرور بالمملكة، وهي تصدر من قبل وزارة الخارجية بالمملكة العربية السعودية، وتصل مدة الإقامة فيها إلى ست وتسعين ساعة، وصلاحياتها تسعين يوماً من تاريخ إصدارها، وقد تتغير المدد وفقاً لما يرد من أنظمة وزارة الخارجية بالمملكة العربية السعودية، وهي غير قابلة للتديد، وعدد مرات العبور المسموح بها للتأشيرة الواحدة مرة واحدة؛ حيث يتطلب إصدار تأشيرة مرور للزيارة الأخرى في حال وجود رحلات إضافية تتطلب التوقف في المملكة العربية السعودية مرة أخرى، كما أن الحصول على تأشيرة المرور لا يعني بالضرورة ضمان الدخول للمملكة العربية السعودية؛ حيث سيتم تدقيق المستندات من قِبل موظف الجوازات للتحقق من صحة المعلومات التي تم تقديمها (المنصة الوطنية الموحدة، www.my.gov.sa)، وهذه التأشيرة عادة ما يتم استخدامها من قِبل المسافرين الذين لهم توقف داخل المملكة العربية السعودية، فتمكنهم هذه التأشيرة من المرور والإقامة فيها لمدة لا تتجاوز ستاً وتسعين ساعة، وهذه المدة غير ثابتة، وإنما هي متغيرة وفقاً لما تقتضيه المصلحة من قبل الجهات المختصة، كما أن هذه التأشيرة تستعمل مرة واحدة فقط، ويجب إصدار تأشيرة أخرى في حال طلب المرور والإقامة مرة أخرى، وعادة ما توضع التعليمات المتعلقة بتأشيرات المرور لدى الخطوط الجوية الناقلة للركاب.

الفرع الثاني: تأشيرة الزيارة الشخصية

تمكن مواطنو المملكة العربية السعودية من دعوة أصدقائهم لزيارة المملكة العربية السعودية، مع إتاحة إمكانية التنقل بين مناطق ومدن المملكة، وتأدية مناسك العمرة والزيارة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وزيارة المواقع الدينية والتاريخية، وحضور الفعاليات الثقافية؛ حيث يتم تقديم طلب الزيارة الشخصية على منصة التأشيرات بوزارة الخارجية، مشتملاً على جميع بيانات الشخص المدعو (وزارة الخارجية، www.mofa.gov.sa)، وهي من التأشيرات التي أطلقت حديثاً، تمكن المواطنين فقط من دعوة أصدقائهم ومن تربطهم بهم علاقة، لزيارتهم مع إمكانية التنقل وزيارة المواقع والأماكن الدينية باستثناء أداء فريضة الحج، وهذه التأشيرة تستلزم رفع كافة البيانات والمعلومات عن طالب التأشيرة ومن وجهت له؛ حيث تقوم وزارة الخارجية بدراسة الطلب والموافقة عليه بعد تحقق الشروط كافة.

الفرع الثالث: تأشيرة الزيارة العائلية

هي تأشيرة مخصصة للزيارات العائلية لدى المقيمين داخل المملكة الراغبين في إحضار أحد أقاربهم من الدرجة الأولى، ويمكن الحصول عليها على مدار العام ما عدا موسم الحج، ومدتها شهر قابل للتجديد، ويمنح أيضاً النظام في المملكة تأشيرة مرافقة للزوج أو الزوجة والأبناء لمن يريد استقدام أسرته (المنصة الوطنية الموحدة، www.my.gov.sa)، وهي من الخدمات المقدمة للأجانب المقيمين في المملكة العربية السعودية بشكل نظامي؛ حيث يمكنه من خلال هذه التأشيرة طلب زيارة عائلية لأحد أفراد أسرته؛ لزيارته والإقامة معه مدة محددة؛ حيث إن هذه التأشيرة تخضع لضوابط متغيرة تعتمد على نوع إقامة طالب الزيارة، كما تقوم وزارة الخارجية بدراسة الطلبات المتعلقة بها والموافقة عليها.

الفرع الرابع: تأشيرات الزيارات التجارية

تأشيرات الزيارات التجارية تمكن الشركات أو المؤسسات التجارية داخل المملكة من طلب زيارة لشخص أو أكثر حسب مواصفات مهنية محددة تربطهم علاقات تجارية بالشركة الداعية (المنصة الوطنية الموحدة، www.my.gov.sa)، وعن طريق هذه التأشيرة تتمكن الكيانات التجارية من طلب تأشيرة زيارة لأشخاص ذوي مواصفات مهنية وقدرات وخبرات للاستفادة منهم مدة محددة؛ حيث يوضح في الطلب كل ما يخص الزائر من المؤهلات والخبرات والقدرات، والغاية والغرض من طلب الزيارة، وهذا النوع من التأشيرات يهدف أيضًا إلى دعم الاقتصاد والاستثمار الوطني، من خلال استضافة ذوي الكفاءة والخبرة مدة نظامية محددة؛ للاستفادة من خبراتهم، ورفع كفاءة وقدرة الكيانات التجارية على تنمية الاقتصاد وازدهاره.

المطلب الثاني: تأشيرة العلاج والدراسة

الفرع الأول: تأشيرة العلاج

تقدم وزارة الخارجية تأشيرات العلاج من خلال منصة التأشيرات الإلكترونية التابعة للوزارة؛ حيث يتمكن طالب العلاج من غير المواطنين خارج المملكة من التقدم بطلب الحصول على تأشيرة العلاج داخل المملكة، ويتم تقديم الخدمة رقميًا وبشكل إلكتروني ميسر عبر منصة إنجاز، أو من خلال المنصة الوطنية الموحدة (وزارة الخارجية، www.mofa.gov.sa)، وهذه التأشيرة من التأشيرات التي تميزت بها المملكة العربية السعودية؛ حيث تقدم هذه التأشيرة للأجانب غير المقيمين في المملكة؛ للحصول على العلاج داخل مستشفيات المملكة، وهي من الخدمات الإنسانية التي تقدمها المملكة، والتي تميزت بها من خلال المستشفيات والإمكانات المتقدمة؛ حيث تصدر الموافقة لطالب التأشيرة بعد التحقق من وجود الخدمة المطلوبة.

الفرع الثاني: تأشيرة الدراسة

هي تأشيرة تُمنح من السفارات والممثلات السعودية في الخارج، وتتطلب قبل الحصول عليها موافقة موثقة للقبول ببرنامج جامعي في جامعة سعودية معترف بها، ويمكن للطالب بعد الوصول استخراج إقامة مجانية لمدة بقاءه للدراسة في المملكة بناءً على خطاب من الجامعة التي يدرس بها (وزارة الخارجية، www.mofa.gov.sa)، وهذه التأشيرة تُقدّم للطلاب الأجانب غير المقيمين في المملكة العربية السعودية؛ حيث تمكنهم من الانضمام إلى برامج دراسية جامعية، بعد الحصول على الموافقة والقبول، والحاصل على هذه التأشيرة يحصل على إقامة مجانية مدة بقاءه للدراسة، بناءً على خطاب من الجامعة التي التحق بها، محددًا فيه اسم الجامعة، ونوع البرنامج، والمدة المطلوبة.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فلكل الدولة السيادة على أراضيها، ولها الحق في وضع الأنظمة والقوانين التي تنظم الدخول والمغادرة منها للأجانب، وفي المملكة العربية السعودية، ومكانتها الدينية والاجتماعية والاقتصادية؛ تعددت وتنوعت أنواع التأشيرات التي تسمح للدخول لها. ونظرًا لأهميتها والحاجة إليها؛ تناولت في هذا البحث أنواعها وشروطها وضوابطها وحالاتها، وقد خلصت فيه إلى النتائج والتوصيات التالية:

نتائج البحث:

- 1 - كل دولة لها الحق والسيادة على أراضيها، ولها الحق في منح الإذن والترخيص لدخول الأجانب إليها، ووضع التنظيمات والقوانين التي تحقق مصالحها من ذلك.
- 2 - تعددت وتنوع التأشيرات النظامية لدخول المملكة العربية السعودية، واختلاف الخصائص والمزايا لكل تأشيرة.

3 - استحداث العديد من التأشيرات، وذلك بما يتوافق مع الأهداف والخطط الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية.

4 - كل تأشيرة لها الشروط والضوابط الخاصة بها، والتي تستلزم موافقة الجهات المختصة بها.

توصيات البحث:

1 - الحاجة الماسة إلى صدور نظام موحد يشتمل على أنواع التأشيرات النظامية للدخول إلى المملكة العربية السعودية، ويحدد أنواعها وضوابطها وشروطها والجهات المختصة بكل تأشيرة.

2 - إنشاء منصة إلكترونية موحدة تعنى وتهتم بالتأشيرات النظامية، وتمكّن طالبي التأشيرة من الحصول على التأشيرة عن طريقها، بعد دراسة الجهات المختصة.

المراجع

- حسن، نجلاء عبد (2018). النظام القانوني لسمة الدخول. مجلة الفنون والأدب وعلم الإنسانيات والاجتماع، كلية القانون، جامعة واسط، العراق، (30)، 160-177.
- زمزم، عبد المنعم (2005). مركز الأجانب في القانون الدولي والمصري المقارن. دار النهضة العربية.
- الصرايرة، مصلح ممدوح، والرواشدة، عماد حامد (2008). الأحكام الخاصة بدخول وإقامة الأجانب وتطبيقاتها القانونية في الأردن. مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 23(4)، 187-218.
- الطيب، جلال الدين إبراهيم (2010). تطبيق أساليب الحوكمة الإلكترونية في إدارة شؤون الأجانب: استخراج تأشيرة الدخول نموذجاً. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النيلين، السودان.
- عبدالفتاح، عوض (1999). المملكة العربية السعودية مفهوم الدولة والسيادة. وزارة الخارجية: معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية.
- عرفة، محمد السيد (2000). القانون الدولي الخاص للمملكة العربية السعودية. الرياض: دار المؤيد للنشر والتوزيع.
- المرصفي، سعد (1980). العمل والعمال بين الإسلام والنظم الوضعية المعاصرة. الكويت: دار البحوث العلمية.
- المنصة الوطنية الموحدة. www.My.gov.sa.
- ناقور، طلعت عبدالرحمن (2017). المختصر المفيد في شرح نظام العمل الجديد. (ط1). كليات الشرق العربي.
- النظام الأساسي للحكم (1412هـ). الصادر بالأمر الملكي الكريم رقم أ/90 وتاريخ 8/27/1412هـ.
- نظام العمل السعودي (1426هـ). الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم م/51 وتاريخ 8/23/1426هـ.
- وزارة الحج (1441هـ). برنامج ضيوف الرحمن.
- وزارة الخارجية. www.mofa.gov.sa.
- وزارة السياحة. www.mt.gov.sa.

References:

- Al-Marṣafī, Sa'd. (1980). al-ʿamal wa-al-ʿummāl bayna al-Islām wa-al-nuzum al-waḍʿīyah al-muʿāṣirah. al-Kuwayt: Dār al-Buḥūth al-ʿIlmīyah.
- Al-Minaṣṣah al-Waṭanīyah al-muwahḥadah. www. My. gov. sa.
- Al-Nizām al-asāsī lil-ḥukm. (1412h). al-ṣādir bi-al-amr al-Malakī al-Karīm raqm U / 90 wa-tārīkh 27/8 / 1412h.
- Al-Ṣarāyirah, Muṣliḥ Mamdūh, wa al-Rawāshidah, ʿImād Ḥāmid. (2008). al-aḥkām al-khāṣṣah bi-dukhūl wa-iqāmat al-ajānib wa-taṭbīqātuhā al-qānūnīyah fī al-Urdun. Majallat Mu'tah lil-Buḥūth wa-al-Dirāsāt, Silsilat al-ʿUlūm al-Insānīyah wa-al-Ijtimāʿīyah, 23 (4) , 187-218.
- al-Ṭayyib, Jalāl al-Dīn Ibrāhīm (2010). taṭbīq Asālīb al-Ḥawkamah al-iliktrūnīyah fī Idārat Shuʿūn al-ajānib: istikhrāj tʿshyrah al-dukhūl namūdhajan. (Risālat mājistīr ghayr manshūrah). Jāmiʿat al-Nīlayn, al-Sūdān.
- Arafah, Muḥammad al-Sayyid. (2000). al-qānūn al-dawlī al-khāṣṣ lil-Mamlakah alʿrbyyah alssuʿūdīyah. al-Riyāḍ: Dār al-Muʿayyad lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ.
- Bdālfīṭāh, ʿAwaḍ (1999). al-Mamlakah alʿrbyyah alssuʿūdīyah Mafhūm al-dawlah wa-al-siyādah. Wizārat al-khārijīyah: Maʿhad al-Amīr Saʿūd al-Fayṣal lil-Dirāsāt al-diblūmāsīyah.
- Ḥasan, Najlāʾ ʿAbd. (2018). al-nizām al-qānūnī lsmh al-dukhūl, Majallat al-Funūn wa-al-adab wa-ʿilm al-Insānīyāt wa-al-ijtimāʿ, Kullīyat al-qānūn, Jāmiʿat Wāsiṭ, al-ʿIrāq, (30) , 160-177.
- Nāqūr, Ṭalʿat ʿAbd-al-Raḥmān (2017). al-Mukhtaṣar al-mufīd fī sharḥ Nizām al-ʿamal al-jadīd. (Ṭ1). Kullīyāt al-Sharq al-ʿArabī.
- Nizām al-ʿamal al-Saʿūdī, (1426h). al-ṣādir bi-al-marsūm al-Malakī al-Karīm raqm M / 51 wa-tārīkh 23/8 / 1426h.
- Wizārat al-ḥajj. (1441h). Barnāmaj ḍuyūf al-Raḥmān.
- Wizārat al-khārijīyah. www. mofa. gov. sa.
- Wizārat al-Siyāḥah. mt. gov. sa
- Zamzam, ʿbdālmnʿm. (2005). Markaz al-ajānib fī al-qānūn al-dawlī wa-al-Miṣrī al-muqāran. Dār al-Nahḍah alʿrbyyah.

Biographical Statement

Dr. Issa Ali Muhammad Asiri, Associate Professor in the field of systems in the Department of Jurisprudence and its Principles, Faculty of Sharia and Fundamentals of Religion, at King Khalid University, (Saudi State). He holds a doctorate in regulations (law) from the Islamic University, in 1438 AH. His research interests revolve around issues of regulations and law

بيانات الباحث

د. عيسى علي محمد عسيري، أستاذ مشارك في تخصص الأنظمة في قسم الفقه وأصوله، بكلية الشريعة وأصول الدين، في جامعة الملك خالد، (الدولة السعودية)، حاصل على درجة الدكتوراة في الأنظمة (القانون) من الجامعة الإسلامية، عام 1438هـ، تدور اهتماماته البحثية حول قضايا الأنظمة والقانون.

E-mail: aysa-100@hotmail.com